رقابة مجلس المحاسبة على قانون تسوية الميزانية ودوره في تعزيز حوكمة المالية العمومية في الجزائر

The audit of the court of accounts on the budget settlement law and its role in enhancing public financial governance in Algeria

سماعين سنوسي[1]*، محمد لمين علون[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة2 (الجزائر)،

ees.senouci@univ-blida2.dz

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة2 (الجزائر)،

m.alloune@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2025/10/24؛ **تاريخ القبول:** 2025/12/16؛ **تاريخ النشر:** 2025/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه مجلس المحاسبة في سبيل تعزيز حوكمة المالية العمومية من خلال الرقابة التي يمارسها على قانون تسوية الميزانية، وقد اعتمدنا فيها على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، بالإضافة الى استخدام أدوات متنوعة في جمع المعلومات منها تحليل النصوص القانونية والتقارير الصادرة عن مجلس المحاسبة وغيرها من المصادر ذات الصلة.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تمحورت حول البعد الرقابي على المال العام الذي يضطلع به مجلس المحاسبة كأعلى هيئة للرقابة على المالية العامة والمحاسبة في الجزائر، ودور قانون تسوية الميزانية في تكريس حوكمة المالية العمومية.

الكلمات المفتاحية: مجلس محاسبة، قانون تسوية الميزانية، الرقابة، حوكمة المالية العمومية.

رموز تصنيف jel: H61, H83, H11, M48

Abstract:

This study has highlighted the fundamental role played by the Court of Auditors in strengthening public finance governance through its oversight of the budget settlement law. To this end, we have adopted a descriptive approach combined with in-depth analysis, using various information gathering tools, in particular the

* المؤلف المرسل.

examination of legal texts, the analysis of reports issued by the Court of Auditors and other sources related to the subject.
The study has led to a set of results focused on the Court of Auditors' role in controlling public funds as the supreme institution for public finance and accounting oversight in Algeria, as well as on the role of the budget settlement law in improving public finance governance
Keywords: Court of Auditors; Budget settlement law; Control ; Public finance governance
Jel Classification Codes: H61, H83, H11, M48

تمهيد:

يشكل اختتام السنة المالية محطة مهمة بالنسبة للدولة، من خلالها يتم التقييم الفعلي لنشاط الحكومة حيث يمكن أن يتخذ هذا الأخير أشكالا مختلفة كالتقارير المتضمنة الحصيلة السنوية التي تقدمها القطاعات والدوائر الوزارية أو من خلال الأرقام والأحكام التي يتضمنها قانون تسوية الميزانية والذي يظهر بوضوح المقاربات بين تقديرات الميزانية والإنجازات الفعلية ويستخرج الفروقات والتجاوزات التي تؤسس للمساءلة والانضباط المالي وترفع من مستويات آداء الجهاز التنفيذي بما يتوافق ومتطلبات حوكمة المالية العمومية.

ويشارك في عمليات التقييم منظومة متكاملة من الأجهزة والهيئات الرقابية على غرار مجلس المحاسبة، البرلمان، المفتشيات العامة للمالية وغيرها من المفتشيات تستخدم في ذلك اليات وميكانيزمات إدارية وقانونية وعملية مختلفة

الإشكالية الرئيسية: في إطار البحث في السياقات القانونية التي تؤسس لحوكمة المالية العمومية في الجزائر قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لرقابة مجلس المحاسبة على قانون تسوية الميزانية أن تسهم في تجسيد حوكمة المالية العمومية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: لتوضيح الجوانب الخفية لهذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يقتبس قانون تسوية الميزانية في الجزائر أسسه من مرجعيات دولية؟

2. هل توجد مكامن للتكامل الوظيفي بين قانون تسوية الميزانية وحوكمة المالية العمومية في الجزائر؟

الفرضيات: للإجابة المؤقتة على إشكالية الدراسة والتساؤلات، الفرعية يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. يستند قانون تسوية الميزانية في الجزائر على أطر ومرجعيات دولية تعزز مكانته القانونية ضمن منظومة المالية العمومية.

2. هناك تكامل وظيفي بين المفهومين تتجلى معالمه على صعيد المبادئ التي تسعى الحوكمة المالية العمومية لتعزيزها في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى إضفاء مزيد من الفهم لموضوع قانون تسوية الميزانية وإثراءه من خلال التركيز على ما يلي:

- ✓ تحليل الإطار القانوني والمرجعي لقانون تسوية الميزانية في الجزائر؛
- ✓ البحث في دور قانون تسوية الميزانية كأداة رقابية وعلاقاته بحوكمة المالية العمومية؛
- ✓ تسليط الضوء على أهم الأجهزة والإدارات والمتمثلة التي تشارك في إعداد قانون تسوية الميزانية؛

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع من كون أن قانون تسوية الميزانية يشكل إحدى الاليات القانونية الرقابية المهمة التي تسمح بمناقشة وتقييم الظروف العامة التي رافقت تنفيذ ميزانية السنة وتحديد التجاوزات، ومن ثم مساءلة الحكومة حول سلوكها المالي من أجل تعزيز حوكمة المالية العمومية واستدامتها.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بقانون تسوية الميزانية وكذا المالية العمومية في الجزائر، كما تمت الاستعانة بأسلوب التحليل لشرح الدلالات المالية التي حملتها البيانات الرقمية التي تم تناولها في هذه الدراسة.

I– عموميات حول مجلس المحاسبة:

تشكل الأموال العمومية محورا أساسيا للتوازنات المالية للدولة ومن ثم فان تسييرها يحضى برقابة وعناية لازمة تضمنها أجهزة رقابية.

1.I– تعريف مجلس المحاسبة: يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، أنشئ بموجب المادة 190 من دستور 1976 ونصت عليه

المواد 160 من دستور 1989 و170 من دستور 1996، تأسس مجلس المحاسبة فعليا سنة 1980 وعرفت القوانين التي سيرته عدة تعديلات استقر آخرها على الامر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي خوله صلاحيات إدارية وقضائية ومنحه اختصاصا شاملا للرقابة على كل الأموال العمومية (مجلس المحاسبة، 2025).

I.2– صلاحيات مجلس المحاسبة: منح المشرع الجزائري لمجلس المحاسبة صلاحيات إدارية وقضائية واستشارية تمكنه من آداء دوره في حماية الأموال العمومية، نوجزها فيما يلي:

✓ **الصلاحيات الإدارية:** يكلف المجلس بمراقبة حسن استعمال الموارد العمومية ومدى مطابقة العمليات المالية للتشريعات، وتقييم آداء الهيئات التي تدخل ضمن اختصاصه من حيث الكفاءة والفعالية والاقتصاد، فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات المناسبة والاسهام في الوقاية من الغش والممارسات غير المشروعة، حماية للأموال العمومية وتعزيزا للنزاهة (الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة،1995،الصفحة 04).

✓ **الصلاحيات القضائية:** يقوم المجلس بمراقبة مدى احترام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بتقديم وتصفية حسابات المحاسبين العموميين، والرقابة على الانضباط في مجال الميزانية والمالية، وإحالة ملفات المسيرين المكيفة جزائيا الى الجهات القضائية المختصة(مجلس المحاسبة، 2025).

✓ **الصلاحيات الاستشارية:** تتمثل في اعداد التقرير السنوي واحاطة رئيس الجمهورية بالقضايا ذات الاهمية الوطنية، وابداء الرأي حول مشاريع القوانين المتعلقة بتسوية الميزانية والنصوص المرتبطة بالمالية العامة، اضافة الى تقييم البرامج والسياسات العمومية على المستويين الاقتصادي والمالي(مجلس المحاسبة، 2025).

II. الإطار المرجعي والتشريعي لقانون تسوية الميزانية في الجزائر:

يمكن التمييز بين مرجعيات تناولت هذا القانون بالمصطلح الصريح الذي ذكر به في حين هناك مرجعيات أخرى تتفق مع سياقاته وأهدافه خاصة تلك المتعلقة بالرقابة ومبادئ الحوكمة.

II.1– المرجعيات التشريعية لقانون تسوية الميزانية في الجزائر: هناك العديد من التشريعات التي تناولت القانون بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر مدخلات الرقابة والحوكمة أهمها:

✓ **دستور 2020**: نصت الفقرة 2 من المادة 156 من دستور 2020، على ما يلي: "تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان" (دستور الجزائر 2020، الصفحة 35)

✓ **القانون العضوي 18–15 المتضمن قوانين المالية**: حملت المواد 4، 86، 87، 88 و89 من القانون العضوي 18–15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية في محتوياتها ألفاظا صريحة تحت مسمى قانون تسوية الميزانية تحدد محتواه، أهدافه، وآليات تقديمه والمصادقة عليه، وتضمن له مرجعيته القانونية.

✓ **القانون رقم 23–07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي**: تناول هذا القانون موضوع قانون تسوية الميزانية بألفاظ صريحة في قسم الرقابة الإدارية عند التطرق إلى تقرير المصادقة على الحسابات (قانون رقم 23–07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، الصفحة 12) الذي يعده مجلس المحاسبة والذي يرافق مشروع قانون تسوية الميزانية، وكذلك في قسم الرقابة البرلمانية من خلال عملية التصويت على القانون من طرف أعضاء البرلمان (قانون رقم 23–07، 2023، الصفحة 12).

✓ **الأمر رقم 95–20 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم**: نص في مادته 18 على أن مجلس المحاسبة يستشار في المشاريع التمهيدية السنوية للقوانين المتضمنة ضبط الميزانية (الأمر رقم 95–20، 1995، الصفحة 05)، وذكر بهذا المسمى وفقا لما كان متداولا في قانون 84–17 المتعلق بقوانين المالية (قانون 84–17 المتعلق بقوانين المالية، 1984)وتعديل تسميته مرهون بتعديل الأمر رقم 95–20 المتعلق بمجلس المحاسبة.

II.2– المرجعيات الدولية لقانون تسوية الميزانية في الجزائر: يستمد قانون تسوية الميزانية في الجزائر مرجعياته الدولية من الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بحوكمة المالية العمومية على غرار المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأنتوساي)، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من الهيئات التي تهتم بالحوكمة المالية، الرقابة، المساءلة والشفافية المالية.

✓ **المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الأنتوساي)**: هي هيئة دولية ومرجعية عالمية لتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في ادارة المال العام، تأسست عام 1953 وتضم حاليا 195 جهازا رقابيا كامل العضوية من مختلف الدول، تعمل على اعداد

وصياغة المعايير المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوفر منصة للتعاون وتبادل الخبرات من أجل دعم استقلالية وكفاءة الاجهزة العليا للرقابة (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، 2025)، حيث يشكل اعلان ليما الذي اعتمد في 1977 مرجعا دوليا اساسيا في مجال رقابة المالية العمومية، حيث وضع المبادئ العامة التي تنظم الاجهزة العليا للرقابة وتنظم علاقاتها مع البرلمان والحكومة وكذا مجالات التعاون الدولي بين الاجهزة لضمان الشفافية، المساءلة والحوكمة الفعالة في ادارة الاموال العمومية.

✓ **صندوق النقد الدولي**: أعد صندوق النقد الدولي دليلا لشفافية المالية العامة في سنة 2007 عرف بميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، حدد فيه مجموعة من الارشادات التي لابد من توفرها في ادارة المالية العامة كتحديد الادوار والمسؤوليات وعلانية عمليات الموازنة واتاحة المعلومات للاطلاع العام وكذا الضمانات الموضوعية بخصوص جودة البيانات المالية التي تظهرها الحسابات الختامية للسنة (صندوق النقد الدولي، 2007، الصفحات 4-7).

✓ **برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)**: هو عبارة عن مبادرة مشتركة بين عدة مؤسسات دولية كبرى، كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الاتحاد الاوروبي... الخ انتظمت في سنة 2001 في شكل أمانة عامة استضافتها مجموعة البنك الدولي، ويهدف هذا البرنامج الى تقديم إطار لتقييم نقاط القوة والضعف في ادارة المالية العامة واعداد التقارير الخاصة بذلك، كما يوفر تحليلا لنتائج اداء المنظومة المؤسسية ككل ونتائج الموازنة وانضباط مجمل المالية العامة (دليل الانفاق والمساءلة المالية، 2018، الصفحات 7-8)

II.3 – تعريف وأهمية قانون تسوية الميزانية: في أعقاب الإصلاحات التي عرفتها منظومة المالية العمومية في الجزائر بتبنيها القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية كبديل عن القانون العضوي 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، والذي حمل في مضمونه التخلي عن نظام الميزانيات التي يتم اعدادها على أساس القطاعات والانتقال إلى الميزانيات على أساس البرامج والتسيير المتمحور حول النتائج، برز هذا القانون بهذا المسمى بدلا عن قانون ضبط الميزانية.

يمكن تعريف قانون تسوية الميزانية وفقا لنص المادة 8 من القانون العضوي 18-15 على أنه: "الوثيقة التي من خلالها يتم إثبات تنفيذ قوانين المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية المتعلقة

بنفس السنة" (القانون العضوي 18-15، 2018، الصفحة 09)، وتضيف المادة من نفس القانون في الفقرة الأولى: " يعاين القانون المتضمن تسوية الميزانية ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها خلال سنة" (القانون العضوي 18-15، 2018، الصفحة 19).

من خلال ما تقدم يتجلى أن هذه الوثيقة تعبر بوضوح عن مدى بلوغ التقديرات مستوياتها الفعلية بعد التنفيذ سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو النفقات وتجيب عن سؤال جوهري في مجال المالية العمومية مفاده هل ما قدر خلال السنة تم تنفيذه فعلا؟

II.4 – مضمون قانون تسوية الميزانية: حدد القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون تسوية الميزانية تاريخ وضع مشروع قانون تسوية الميزانية والوثائق المتعلقة به على مكتب البرلمان قبل الفاتح أوت من السنة ن-1 كأقصى تقدير وهذا اعتبارا من سنة 2026 وأورد بعض الأحكام الانتقالية الخاصة بمشاريع قوانين تسوية ميزانيات 2023، 2024 و2025 باعتماد مرجعية السنة المالية ن-2 (القانون العضوي 18-15، 2018، الصفحة 20)

قانون تسوية الميزانية في صيغته النهائية هو عبارة عن حوصلة مالية وعملية دقيقة تعكس جملة الجهود التي بذلتها مجموعة من الأجهزة الإدارية والرقابية والأعوان في سبيل تقييم السلوك المالي للحكومة وإخضاعه لمكيال الحوكمة المالية، ولتوضيح محتوى هذا القانون سوف نتطرق إلى دراسته من حيث الوثائق والمستندات التي تشكل صيغته النهائية وكذا الوثائق التي يتم إعدادها خلال إجراءات تحضيره (مشروع قانون تسوية الميزانية) وذلك بالتركيز على نصوص المواد 86، 87 و88 من القانون العضوي المتضمن قوانين المالية:

II.4.1– الوثائق الخاصة بمشروع قانون تسوية الميزانية: على الصعيد العملي، يتم إعداد مشروع قانون تسوية الميزانية على مستوى وزارة المالية بالتنسيق مع عدد من المديريات العامة على غرار المديرية العامة للميزانية، المديرية العامة للخزينة والمحاسبة، المديرية العامة للتقديرات والسياسات وبمشاركة مجلس المحاسبة من خلال التقارير التي يعدها، وتلعب الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة (تابعة للمديرية العامة للخزينة والمحاسبة) دورا محوريا في إعداد المشروع كونها الخلية المسؤولة عن تجميع ومركزة الحسابات المالية للدولة بما فيها العمليات المتعلقة بالدين العمومي، الحسابات الخاصة للخزينة، العمليات برأس المال وكذا تسيير الحساب الجاري للخزينة المفتوح لدى بنك

الجزائر (الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، 2025)، حيث تقوم الوكالة بإرسال البيانات المجمعة الخاصة بالسنة المالية المعنية إلى المديرية الفرعية لقانون تسوية الميزانية (التابعة للمديرية العامة للخزينة والمحاسبة) التي تقوم بإعداد المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية والتقرير التقديمي المرفق به ويتم إحالتهما بعدها على مجلس المحاسبة لغرض الدراسة والتقييم، ويقوم هذا الاخير بممارسة مهامه الاستشارية الخاصة بالمشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية وفقا للدستور (القانون 20-01، المتضمن التعديل الدستوري، 2020، الصفحة 35) وكذا أحكام المادة 18 من الأمر 20-95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة حيث يقوم بإعداد تقرير تقييمي بشأن المشروع التمهيدي (الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة، 1995)، وذلك على ضوء تدخلاته الرقابية خلال مرحلة تنفيذ الميزانية للسنة المعنية وإجراءات المطابقة التي يقوم بها من خلال مقارنة نتائج تدخلاته مع البيانات المتضمنة في المشروع التمهيدي، وهذا من أجل التأكد من صحة محتواه وكذا التمهيد للملاحظات والاستنتاجات، حيث يخلص في النهاية إلى تقرير تقييمي شامل مدعم بمجموعة من الملاحظات والتوصيات، يتم بعدها إرساله رفقة المشروع إلى مجلس الوزراء للدراسة (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية، 2021، الصفحة 02) ، بعد دراسة المشروع من طرف مجلس الوزراء يقوم الوزير الأول بإيداع مشروع القانون المتضمن قانون تسوية الميزانية والتقرير المرفق به على مكتب البرلمان قبل الفاتح من أوت من السنة ن-1 (اسماعيلي، 2025، الصفحة 1129)

على مستوى البرلمان تقوم لجنة المالية والميزانية بدورها بإعداد تقريرها حول قانون تسوية الميزانية بعد استكمال الاستماع لوزير المالية والهيئات ذات العلاقة المباشرة بإعداد مشروع قانون تسوية الميزانية، ويندرج هذا ضمن سياق التحضير لمناقشة المشروع على مستوى الجلسة العامة التي من خلالها يجيب السيد وزير المالية على أسئلة النواب ويعرض المشروع بعدها للتصويت (اسماعيلي، 2025، الصفحات 1129-1130).

II.2.4– الوثائق الخاصة بقانون تسوية الميزانية في شكله النهائي: بعد مصادقة البرلمان على قانون تسوية الميزانية يظهر نصه في نسخته النهائية على الجريدة الرسمية في شكل وثيقة رسمية تضم

مجموعة من المواد تعكس بوضوح حساب السنة المالية للدولة من خلال (القانون العضوي 18-15، 2018، الصفحة 19):

- ✓ عرض النتائج النهائية لإيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة وتحديد الفائض أو العجز المالي للسنة المعنية؛
- ✓ عرض النتائج المترتبة عن تنفيذ العمليات المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة سواء كانت أرباحا أم خسائر؛
- ✓ عرض الأرباح والخسائر المترتبة على تسيير عمليات الخزينة بما في ذلك ديون الدولة، ومتاح ومكشوفات الخزينة.

يتم التعبير على هذه النتائج في شكل أرقام نهائية ضمن مواد قانون تسوية الميزانية تعكس مستويات التنفيذ الفعلي لقانون المالية وقانون المالية التصحيحي للسنة، بالإضافة إلى هذه المواد يظهر قانون تسوية الميزانية الوضعية الفعلية لجداول قانون المالية للسنة (الجدول أ، ب، ج...الخ) حيث تعكس هذه الجداول تقييما فعليا عاما لتنفيذ الميزانية بإحداث المقارنات بين تقديرات السنة المالية والانجازات الفعلية لنفس السنة وتوضيحا للفروقات ونسب الانجاز ونسب الاستهلاك سواء تعلق الأمر بإيرادات الميزانية العامة للدولة أو نفقاتها (قانون رقم 23-03، المتضمن قانون تسوية الميزانية لسنة 2020، 2023، الصفحات 22-24).

III– حوكمة المالية العمومية، المفهوم والمبادئ الأساسية:

من خلال ملاحظة مصطلح حوكمة المالية العمومية يتضح أن هذا الأخير هو صيغة مركبة امتزج فيها مفهوم الحوكمة مع مفهوم المالية العمومية، ضمن نطاق القطاع العمومي.

III.1– مفهوم حوكمة المالية العمومية : عرف البنك الدولي الحوكمة في القطاع العام على أنها: " الطريقة التي تمارس بها السلطة لإدارة الموارد العامة وتوفير الخدمات العامة ووضع السياسات وتنفيذها وذلك من خلال مؤسسات فعالة، شفافة وخاضعة للمساءلة"، وأقر لها أربعة مبادئ رئيسية وردت في تقرير البنك الدولي 1992 تمثلت في المساءلة، الشفافية، سيادة القانون، فعالية وكفاءة الادارة، أضيفت لها مبادئ أخرى فيما بعد (Bank, 1994, pages 9-10)

بالموازاة مع هذا عرف البنك الدولي المالية العمومية من منظور وظيفي بالقول: " المالية العمومية تعنى بكيفية استخدام الحكومة لمواردها لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

من خلال نظام الانفاق والايرادات العامة." (Bank, Reimagining Public Finance for Better Development Outcomes, 2025)

بهذا المنطق يمكن تعريف لحوكمة المالية العمومية على أنها: " فرع من فروع الحوكمة الشاملة، تعنى بتنظيم وتوجيه وادارة الموارد المالية للدولة بأسلوب يعزز الشفافية، المساءلة والكفاءة ويضمن الاستخدام الأمثل والمستديم للأموال العمومية والتوزيع العادل للموارد وفقا للأهداف والسياسات التنموية المعبر عنها في الميزانية العامة للدولة"، وتنطوي تحت دائرة هذا التعريف جملة الأنشطة التي تمارسها هيئات وأجهزة الرقابة على المال العام والأعوان التنفيذيين للميزانية.

III.2– المبادئ الأساسية لحوكمة المالية العمومية : من خلال ما سبق يمكن أن نوجز أهم المبادئ التي تعنى بحوكمة المالية العمومية :

- ✓ **مبدأ الشفافية:** تعني توفير معلومات شاملة وموثوقة بشأن أنشطة الحكومة في الماضي والحاضر والمستقبل، حيث يؤدي توفير هذه المعلومات الى اضفاء طابع المعرفة على القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وتحسين نوعيتها (قدي، 2022، الصفحة 299).
- ✓ **مبدأ المساءلة:** تعبر عن التزام مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها الخضوع للمحاسبة القانونية والسياسية والمالية عن ادائها وقراراتها. (الحصري، 2024، الصفحة 21).
- ✓ **مبدأ سيادة القانون:** تقتضي حوكمة المالية العمومية وجود إطار قانوني وقضائي متكامل يضمن التطبيق العادل للقوانين ودون تمييز، حيث تشكل استقلالية القضاء ركيزة أساسية لضمان الفصل بين السلطات ومكافحة مظاهر الفساد (النصر، 2015، الصفحة 48).
- ✓ **مبدأ الفعالية والكفاءة:** تعبر حوكمة المالية العمومية عن قدرة الحكومة على ادارة الموارد العامة بكفاءة وفعالية لاسيما في مجال تقديم الخدمات، ادارة الاقتصاد الوطني وحماية البيئة. (النصر، 2015، الصفحة 47).

IV– علاقات التفاعل بين قانون تسوية الميزانية ومتطلبات حوكمة المالية العمومية:

تمثل مخرجات قانون تسوية الميزانية مدخلات أساسية لحوكمة المالية العمومية، حيث تنشأ علاقات تأثير متبادل بين المفهومين تظهر معالمها على مستوى الأهداف والغايات المشتركة والتكامل الوظيفي لميكانيزمات عمل الاجهزة ذات العلاقة.

IV .1– الوظائف والاهداف الرقابية لقانون تسوية الميزانية: لخص القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية جملة من الوظائف التي يضطلع بها قانون تسوية الميزانية، وهي تركز في معظمها على البعدين الرقابي والمالي لهذا القانون كونه (القانون العضوي 18-15 ، 2018، الصفحة 19):

- ✓ يعاين ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها ويقدم الحساب الختامي للسنة المالية؛
- ✓ يقدم جدول تمويل الخزينة ويضبط مبلغه النهائي المتضمن موارد وأعباء الخزينة التي ساهمت في تحقيق التوازن المالي للسنة المعنية؛
- ✓ يصادق على حسابات نتائج السنة المالية ويخصص نتيجتها المحاسبية ويصادق على الميزانية بعد تخصيص النتيجة وكذا الملاحق؛
- ✓ يصادق على تعديل الاعتمادات المفتوحة للسنة والمدرجة بموجب مرسوم تسبيق ويغطي التجاوزات في الاعتمادات السنوية المبررة بحالة القوة القاهرة ويلغي الاعتمادات غير المستعملة؛
- ✓ يقوم بالتسويات النهائية للحسابات الخاصة للخزينة (مبلغ المكشوف، الأرصدة غير المرحلة، عمليات التصفية والاقفال).
- ✓ كما أبقى القانون العضوي المجال مفتوحا لقانون تسوية الميزانية بخصوص ادراج أحكام متعلقة بإعلام ورقابة البرلمان حول تسيير مالية ومحاسبة الدولة ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية.

من خلال هذه الوظائف تتلخص جملة من الاهداف التي يسعى المشرع الجزائري الى تكريسها بإرسائه لقانون تسوية الميزانية والتي تتمحور بالخصوص حول تعزيز الرقابة المالية والمحاسبية، تعزيز شفافية الميزانية وتحسين طرق اعدادها، مساءلة الحكومة، النزاهة والفعالية في ادارة المال العام، تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وهي الأهداف تقريبا نفسها، التي تسعى حوكمة المالية العمومية الى تحقيقها وأهم الاهتمامات التي ركزت عليها الهيئات والمؤسسات الدولية.

IV .2– أوجه الارتباط بين قانون تسوية الميزانية وحوكمة المالية العمومية: تشكل حوكمة المالية العمومية إطارا مرجعيا يعكس مدى التزام الدولة بمبادئ الشفافية، المساءلة، الكفاءة والفعالية والرقابة المؤسسية في إدارة المال العام، ويقع قانون تسوية الميزانية في صميم هذه الاهتمامات حيث يمثل أحد أبرز الآليات الرقابية التي تمكن من تقييم النتائج الفعلية لتنفيذ الميزانية

وتكشف الاختلالات، كما يعتبر مركزا قانونيا لتصحيح المسار المالي والإداري للحكومة وتوجيهه نحو سياسات أكثر نجاعة وفعالية، بالتركيز على الأهداف والغايات التي يسعى الى تحقيقها كلا من قانون تسوية الميزانية وحوكمة المالية العمومية تظهر أهم صور الترابط والتكامل الوظيفي التي تجمع المفهومين والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): آليات تجسيد مبادئ حوكمة المالية العمومية في ظل قانون تسوية الميزانية

مبادئ حوكمة المالية العمومية	آليات تجسيد المبادئ وفق قانون تسوية الميزانية
الشفافية	○ عرض الحساب الختامي للسنة المالية بصورة دقيقة؛ ○ مقارنة التقديرات بالإنجازات وتحديد الانحرافات؛ ○ موضوعية التقارير التي يعدها المجلس ولجنة المالية والميزانية بالبرلمان حول مشروع القانون.
المساءلة	○ جلسات المناقشة العلنية للقانون ومساءلة الحكومة من طرف النواب؛ ○ التصويت على مشروع القانون أو رفضه (المساءلة السياسية)؛ ○ التوصيات واستدعاء الوزراء لتقديم توضيحات تخص التجاوزات وسوء التسيير.
الفعالية والكفاءة	○ رقابة مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية (رقابة الآداء)؛ ○ الانضباط المالي (التقيد بالميزانية وبلوغ الاهداف)؛ ○ الرقابة البرلمانية.
سيادة القانون	○ اخضاع السلطة التنفيذية للرقابة والمساءلة؛ ○ الاحالات والمتابعات القضائية للمخالفين دون تمييز؛ ○ تقييد عمل السلطة التنفيذية بأطر شرعية ملزمة (القانون المالي والمحاسبي)؛ ○ رقابة مجلس المحاسبة حول تنفيذ الميزانية (رقابة الشرعية والمشروعية).

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

– القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية رقم 53.

مجلس المحاسبة، متوفر على الموقع:

https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85/

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن الرقابة التي يمارسها كلا من مجلس المحاسبة والبرلمان خلال مراحل اعداد قانون تسوية الميزانية شكلت عاملا مشتركا يتكرر ظهوره عند الحديث عن آليات تجسيد مبادئ حوكمة المالية العمومية ومن ثم فان مركز الترابط الوظيفي الذي يجمع هذين المفهومين يكمن في عنصر الرقابة.

V– دراسة البعد الرقابي لمجلس المحاسبة على قانون تسوية الميزانية لسنة 2022 ومساهمته في تكريس حوكمة المالية العمومية:

تشكل الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة مقوما أساسيا لقانون تسوية الميزانية وتظهر نتائجها العملية من خلال الملاحظات والتوصيات التي يقدمها المجلس ضمن تقريره التقييمي لمشروع قانون تسوية الميزانية الذي يعرض على مكتب البرلمان.

V.1– دراسة تحليلية للتقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2022 : يشكل التقرير التقييمي الذي أعده مجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لهذا القانون أرضية لتحليل مضمونه.

V.1.1 قراءة في مضمون قانون تسوية الميزانية لسنة 2022: أظهر قانون تسوية الميزانية حصيلة التنفيذ الفعلي للميزانية النهائية لسنة 2022 حيث وضحت الاحكام والارقام الواردة فيه المبالغ الفعلية لإيرادات ونفقات السنة المالية ومدى الالتزام بالتقديرات المعبر عنها في قانون المالية للسنة والقانون التصحيحي وهو ما تم تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (02) الميزانية النهائية لسنة 2022 الوحدة: دج

البيان	التقديرات	الانجازات وفق قانون تسوية الميزانية
الايرادات العامة للدولة:		
○ حواصل الميزانية وفق الجدول "أ"	7 000 842 974 000 .00	7 244 867 492 381 .82
○ رصيد المخصصات المقيدة في كتابات الخزينة	-	110 526 751 441 .42
○ مخصص استثنائي لتسوية عملية مقيدة مرتين في حساب التخصيص الخاص 302145	-	2 862 000 000 .00
اجمالي الايرادات العامة	**7008421974000.00**	**7358256243823.24**
النفقات العامة للدولة:		
○ نفقات التسيير وفق الجدول "ب"	7 697 012 437 000 .00	7 443 854 714 876 .47
○ نفقات التجهيز وفق الجدول "ج"	3 913 170 172 000 .00	3 050 169 459 572 .74
○ نفقات غير متوقعة	-	1 626 591 792 .03
إجمالي النفقات العامة	11 610 182 609 000 .00	10 495 650 766 241 .24
العجز الموازني	4 609 339 635 000 .00	3 137 394 522 418 .00

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قانون تسوية الميزانية لسنة 2022، متوفر على الموقع:

https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2025/A2025043.pdf?znjo=43

من خلال الجدول يظهر أن العجز الموازني المقدر للسنة 2022 بلغ 4 609 339 635 000.00دج في حين أظهرت الانجازات الفعلية أن العجز الموازني الحقيقي بلغت قيمته 3 137 394 522 418 .00 دج عند اقفال السنة المالية.

بخصوص هذا الجدول نشير الى أن التقديرات المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة والتي لا يظهرها قانون المالية للسنة تشكل أحد الاستثناءات الواردة على مبادئ الميزانية لا سيما مبدأ الوحدة وفقا للمادة رقم 139 (دستور الجزائر، 2020، الصفحة 31) ومبدأ عدم التخصيص حسب المادة 56 (قانون 84-17، 1984، ص 10) ولا تخضع للرقابة البرلمانية وهو ما يجعلها احدى التحديات الواجب تداركها في المنظومة الجزائرية للمالية العمومية، من أجل تحسين شفافية الميزانية. بالعودة الى قانون تسوية الميزانية لسنة 2022 فان هذا الاخير قام من خلال أحكامه بتقديم حساب متاح ومكشوف الخزينة والذي يمكن تلخيصه في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): حساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2022

○ أرباح الحسابات الخاصة للخزينة والحسابات المقفلة: 2 241 491 102 034 .75	○ العجز الموازني: 3 137 394 522 418 .00
○ الرصيد الموجب للحسابات الخاصة للخزينة: 2 124 332 639 765 .44	○ الدين العام: 551 367 130 461 .83
○ الرصيد الموجب لحسابات القروض: 1 588 216 499 778 .28	○ رصيد الحساب: 1 265 278 588 698 .64
الاجمالي: 4 954 040 241 578 .47	**الاجمالي: 4 954 040 241 578 .47**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قانون تسوية الميزانية لسنة 2022، متوفر على الموقع:

https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2025/A2025043.pdf?znjo=43

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن الرصيد الدائن لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2022 والبالغ قيمته 1 265 278 588 698 .64 دج يعبر عن الاداء المالي للخزينة ونتج هذا الاخير عن النتائج الايجابية التي عرفتها بعض الحسابات الخاصة للخزينة مع استمرار اعباء العجز الموازني والدين العام وهو ما يتطلب زيادة مستويات الادارة الرشيدة للموارد والنفقات والدين العام.

V.2– تقييم النشاط الرقابي لمجلس المحاسبة لسنة 2022 : قدم مجلس المحاسبة برنامج نشاطه لسنة 2022 وفق ما يلخصه الجدول الآتي :

جدول رقم (03): حصيلة النشاط الرقابي لمجلس المحاسبة لسنة 2022

مجال التدخل	الحصيلة السنوية
الرقابة على الانفـــاق العام	**اعداد برنامج الرقابة لسنة 2022 المتضمن برمجة 742 عملية رقابية:** ○ انجاز 504 عملية رقابية تخص مراجعة الحسابات من أصل 556 عملية مبرمجة؛

	○ انجاز 109 عملية رقابية تخص رقابة نوعية التسيير من أصل 140 عملية مبرمجة؛ ○ انجاز 46 عملية متعلقة بإعداد التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي المتضمن تسوية الميزانية.
اعـــداد التقاريـــر والتوصيـــات	**في إطار ممارسة صلاحياته الإدارية قام المجلس بـ:** ○ نشر التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2022؛ ○ نشر التقرير التقييمي لمشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2019؛ ○ اعداد 94 مذكرة تقييم حول شروط تسيير الهيئات مرفقة بتوصيات عملية للمسيرين؛ ○ انجاز 37 مذكرة قطاعية تخص تسيير الوزارات للاعتمادات المالية المخصصة لها؛ ○ اعداد 09 ملخصات حول تنفيذ المخططات البلدية للتنمية (PCD)؛ **في إطار ممارسة صلاحياته القضائية قام المجلس بـ:** ○ اصدار 929 قرار بخصوص مراجعة حسابات المحاسبين العموميين (براءة وإدانة)؛ ○ اعداد 5 تقارير تفصيلية تتضمن وقائع جنائية تم توجيهها الى الجهات المختصة.
مكافحـــة الفســـاد والتجاوزات المالية	○ بلغ عدد قرارات الإدانة للمحاسبين العموميين 25 قرارا من أصل 929 التي أصدرها المجلس، القيمة المالية في حدود 405 مليون دينار جزائري؛ ○ اعداد 31 تقريرا تفصيليا لإخطار غرفة الانضباط الميزانياتي تخص مخالفات خطيرة لقواعد الميزانية؛ ○ اصدار 12 قرار على مستوى غرفة الانضباط الميزانياتي منها 07 تضمنت غرامات مالية بلغت قيمتها 430 ألف دج؛ ○ اصدار 1560 قرار ضد الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين تخص إيداع حساباتهم السنوية، حيث بلغت الغرامات المالية 10 مليون دج.
التعاون المحلي والدولي	○ التعاون والتنسيق المستمر مع الهيئات الوطنية بخصوص الرقابة على المال العام؛ ○ العضوية في منظمة الانتوساي والتنسيق والتعاون مع فروعها (الأفروساي والأرابوساي)؛ ○ شرف رئاسة مجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الافريقي لعهدة مدتها سنتان 2019-2020 **نشاط مكثف للمجلس خلال سنة 2022 ومن أهم ما قام به:** ○ المشاركة في جلسة المنتدى العربي للتنمية المستدامة في 15 مارس 2022 التي تمحورت حول الهدف الرابع من أجندة الأمم المتحدة 2030 "التعليم الجيد"؛ ○ المشاركة في الدورة 15 للجمعية العامة للأرابوساي يومي 17 و18 مارس 2022 المخصصة لمناقشة التدقيق في قطاع الصناعات الاستراتيجية في افريقيا، وادراج البيانات الضخمة في رقابة القطاع العام ○ المشاركة في المبادرة محكمة التدقيق الهولندية بخصوص التحضير لبرنامج التعاون الإقليمي "شراكة2" للفترة 2022-2026

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

– الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة،
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85/، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/16

– التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، 2021، متوفر على الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/، تاريخ الاطلاع: 2025/04/16.

– التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، 2024، متوفر على الموقع:
https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%d8%a9/، تاريخ الاطلاع: 2025/04/16.

يظهر الجدول أهم النشاطات التي قام بها مجلس المحاسبة في إطار ممارسة صلاحياته الإدارية والقضائية والاستشارية وتعبر عن حصيلة الجهود التي يبذلها من أجل الحفاظ على المال العام، وفضلا عن هذا طرح المجلس للجمهور في موقعه الرسمي مجموعة معتبرة من الدلائل المنهجية والمنشورات التي تخص الرقابة وآليات عمله من ضمنها الدليل المنهجي المتعلق بتحضير تقرير تقييم المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية، ويندرج كل هذا في اطار السعي المتواصل لمجلس المحاسبة لتكريس الشفافية، المساءلة والمشاركة وتعزيز مختلف المبادئ التي تشكل حوكمة المالية العمومية.

V.3– تحليل التقرير التقييمي للمجلس حول مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2022:

عملا بأحكام المادتين 18 و54 من الامر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، والمواد 67،68،69 من المرسوم الرئاسي 95-377 المؤرخ في 20 نوفمبر 1995 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة المعدل والمتمم، قامت لجنة البرامج والتقارير تحت اشراف رئيس مجلس المحاسبة بالمصادقة على التقرير التقييمي للمشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2022 بتاريخ 24 جويلية 2024، حيث تضمن التقرير خمسة فصول رئيسية: الفصل الأول خاص بنتائج تنفيذ قانون المالية، الفصل الثاني تضمن ايرادات الميزانية العامة، الفصل الثالث يعنى بنفقات الميزانية، الفصل الرابع وضح الحسابات الخاصة للخزينة والفصل الخامس بين تمويل عمليات الخزينة، تناولت مقدمة التقرير عرضا عاما عن الظروف الداخلية والدولية والاهداف التي تم على ضوئها اعداد المشروع المتضمن قانون المالية لسنة 2022 وقدمت المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية التي تم على أساسها تحديد التقديرات المرتبطة بالإطار الميزانياتي المتوسط الاجل 2022-2024، كما سلطت الضوء على الترتيبات التي تم ادراجها بموجب قانون المالية التصحيحي لسنة (التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية، 2022، الصفحة 05).

تمت التحاليل والمقارنات التي قام بها الفريق المكلف بإنجاز التقرير وفقا للتعليمة العامة التي قدمها رئيس مجلس المحاسبة الخاصة بسنة 2022 والدليل المنهجي المتعلق بتقرير تقييم المشروع

التمهيدي لقانون تسوية الميزانية الذي أعده مجلس المحاسبة بناءا على منظور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتشكل هتين الوثيقتين مرجعية مهنية رئيسية لصياغة تقرير المجلس بخصوص المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية.

قام الفريق المكلف بإعداد التقرير التقييمي على مستوى مجلس المحاسبة بإحداث اختبارات المطابقة بناءا على ما توفر لديه من معطيات وما احتواه المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2022 الذي تم استلامه وقد خلص الى جملة من الملاحظات وأقر لها عددا من التوصيات تم تلخيص أهمها في الجدول الآتي:

جدول رقم (04): ملخص تقرير مجلس المحاسبة بشأن قانون تسوية ميزانية سنة 2022

الفصل	الملاحظات المسجلة	التوصيات
1. نتائج تنفيذ قانون المالية	– بلغت قيمة العجز الموازني 3137295 مليار دج؛ – النتيجة العامة بعد التسويات (متاح الخزينة) بلغت 1265279 مليار دج.	/
2. ايرادات الميزانية العامة	– استمرار ارتفاع نسب بواقي التحصيل الى حدود (+7.86%) عن سنة 2021 لتبلغ 6565351 مليار دج؛ – تراجع نسبة تغطية الموارد العادية لنفقات التسيير الى حدود 54.18% بعدما كانت في حدود 80.14% و72.90% في سنتي 2020 و2021.	– مواصلة الجهود للتحكم في وعاء الضرائب والرسوم المكونة لجباية الموارد العادية؛ – استكمال عمليات تصنيف الديون الجبائية حسب قابليتها للتحصيل واعتماد نهج التسيير القائم على النتائج، والذي يحدد الاهداف المطلوب تحقيقها في مجال تحصيل الايرادات الجبائية والمؤشرات التي تسمح بتقييم النتائج المحققة.
3. نفقات الميزانية	– وجود نقائص متكررة متعلقة بعدم التحكم في التقديرات الميزانياتية؛ – وجود ديون معتبرة لها تأثير على استدامة التأطير الميزانياتي متوسط المدى وكذا احترام مبادئ قانون الميزانية؛ – ارتفاع معتبر لقيمة التحويلات الاجتماعية بـ 33.94%+ مقارنة بسنة 2021 نتيجة سياسات الدعم. – نقص الفعالية والكفاءة في استخدام الاعانات وتوجيه الدعم لأغراض أخرى؛ – استهلاك متوسط لاعتمادات الدفع المرصودة بنسبة 59.99% مقابل 84.05% في سنة 2021؛	– تحسين التحكم في نفقات التسيير وزيادة فعالية الاستثمارات العمومية من خلال: ✓ التحكم في تطور كتلة الاجور؛ ✓ ترشيد نفقات تسيير المصالح ومحاربة كافة أشكال التبذير؛ ✓ عدم انشاء مؤسسات عمومية جديدة مع تفضيل التجميع الوظيفي والاقليمي لتلك التي لها مهام متماثلة؛ ✓ استكمال المشاريع قيد الانجاز التي وصلت نسب التنفيذ الخاصة بها 70% في الآجال المحددة. – ترشيد النفقات العمومية لاسيما تلك المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية.
4. الحسابات الخاصة للخزينة	– تباين بين أرصدة الاقفال لسنة 2021 وأرصدة الافتتاح لسنة 2022 لبعض حسابات التخصيص الخاص؛	– اغلاق مشاريع الاستثمار العمومي المكتملة المسجلة في حسابات التخصيص الخاص واتخاذ القرارات المناسبة بشأن أرصدة

	– قروض غير مسددة ذات تأثير على استدامة الميزانية على المدى المتوسط؛ – وجود أرصدة معتبرة لبعض الحسابات المقفلة غير مرحلة.	الحسابات المقفلة.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2022، مجلس المحاسبة، متوفر على الموقع:

https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1%d8%aa%d9%82%d9%8a%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9%d8%ad%d9%88%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b9%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%87%d9%8a%d8%af%d9%8a/

إن الملاحظات والتوصيات الواردة في الجدول أعلاه جاءت كخلاصة عن مقارنات بين ميزانيات 2020، 2021 و2022 والتحليل العميق والمقارن للبيانات والارقام التي حملتها هذه الميزانيات مع الاخذ بعين الاعتبار للتدابير والاحكام المالية الجديدة التي تحملها السياسة العامة لكل سنة، حيث يحول التقرير البيانات الصماء الى بيانات ذات دلالة اقتصادية واجتماعية تسمح لمستعمليه بتشكيل قناعات مبررة ومدعمة في مقدمتهم السلطة التشريعية والنواب من خلالها يتم الحكم على السلوكيات المالية للحكومة، مناقشتها ومساءلتها.

وإن الامتيازات التي يوفرها التقرير لكافة المستعملين وما يترتب عنها من ممارسات اتجاه الحكومة وسياساتها العامة تدخل في صميم اهتمامات حوكمة المالية العمومية، وتدفع الى التجسيد الفعلي لمبادئها الملتفة حول التسيير الرشيد للمال العام والتحكم في موارد المجتمع بما يضمن الاستدامة المالية على المديين المتوسط والبعيد.

الخلاصة:

في ختام هذه الدراسة برزت بوضوح أهمية الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة على قانون تسوية الميزانية من خلال التقارير والتوصيات التي يصدرها بخصوص التنفيذ والاقفال النهائي للميزانية ومدى انعكاسها على مستويات حوكمة المالية العمومية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج مفادها:

✓ تساهم رقابة مجلس المحاسبة والمكرسة في شكل تقارير وتوصيات وارشادات في تكريس مبادئ حوكمة المالية العمومية؛

✓ يشكل التقرير التقييمي الذي يصدره مجلس المحاسبة بخصوص قانون تسوية الميزانية حكما ماليا عن تنفيذ ميزانية السنة ومرجعية قانونية تقدم شرحا مفصلا للبيانات الرقمية وتحولها الى معلومات ذات دلالات اقتصادية ومالية؛

✓ يساعد التقرير التقييمي الذي يصدره مجلس المحاسبة نواب الشعب على المساءلة والمناقشة البرلمانية يرفع من مستويات حوكمة المالية العمومية؛

✓ يشكل قانون تسوية الميزانية مقاربة حقيقية بين التقديرات المالية للسنة والوقائع الفعلية بعد التنفيذ ويحدد الفروقات والتجاوزات المالية؛

✓ يشكل قانون تسوية الميزانية مركزا اخيرا لتقييم تنفيذ الميزانية ومساءلة الحكومة عن أدائها ومصدرا لتقويم وتحسين السياسات الحكومية المستقبلية.

✓ المبادئ التي تقوم عليها حوكمة المالية العمومية هي مبادئ نابعة من مفهوم الحوكمة الشاملة، إلا أن خصوصيتها تكمن في تركيزها على المسائل التي تعنى بالأبعاد المحاسبية والميزانياتية؛

بالإضافة الى هذه النتائج فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات نذكرها في الآتي:

✓ ادخال التعديلات اللازمة على الامر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة حتى يتوافق مع المفاهيم المستحدثة في مجال تسيير المالية العمومية في الجزائر؛

✓ تعزيز علاقات التعاون وتكثيف مشاركة مجلس المحاسبة في أعمال المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وفروعها الإقليمية؛

✓ استحداث مديرية على مستوى مجلس المحاسبة تعنى بشؤون حوكمة المالية العمومية.

الهوامش والمراجع:

1. الأمر رقم 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة .(17 07 ,1995) .الجريدة الرسمية الجزائرية، ص 05.

2. Bank, W. (1994). Governance: The World Bank's Experience, Washington, D.C. Récupéré sur World Bank: https://documents1.worldbank.org/curated/en/711471468765285964/pdf/multi0page.pdf?utm_source=chatgpt.com, p-p 9-10.

3. Bank, W. (2025). Reimagining Public Finance for Better Development Outcomes. Récupéré sur World Bank.

4. Reimagining Public Finance for Better Development Outcomes. (2025). Récupéré sur https://www.worldbank.org/en/programs/financial-management-umbrella-program/brief/reimagining-public-finance?utm_source=chatgpt.com

5. اسماعيلي, ح. ا .(2025) .قانون تسوية الميزانية كآلية لتجسيد الرقابة البرلمانية على الميزانية العمومية .المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ,المجلد التاسع ، العدد الأول، ص 1129.

6. مجلس المحاسبة (2021). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية. الجزائر، ص 02.

7. التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية. (2022). تم الاسترداد من مجلس المحاسبة: https://www.ccomptes.dz/ar/، ص05.

8. الدولي, ص. ا .(2007) .دليل الشفافية المالية العامة .صندوق النقد الدولي Récupéré sur . https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf

9. القانون 20-01، المتضمن التعديل الدستوري .(30 12 ,2020) .الجريدة الرسمية الجزائرية.(82)، ص 39.

10. القانون العضوي 18-15 المتعلقة بقوانين المالية .(s.d.) .الجريدة الرسمية الجزائرية.(53)، ص 09.

11. المحاسبة, م .(2021) .التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية .الجزائر.

12. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية Récupéré sur .(24 08 ,2025) .الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي)https://www.intosai.org/ar/index.html :

13. (2025). الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة . الجزائر .

14. دستور الجزائر 2020 .(30 12 ,2020) .الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 82، ص35.

15. دليل الانفاق والمساءلة المالية Récupéré sur .(2018) . الامانة العامة للانفاق والمساءلة المالية : https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002215ARara001_PEFA%20Handbook%20Vol%202-new%20logo_0.pdf، ص -ص 7-8

16. صندوق النقد الدولي. (2007). تم الاسترداد من دليل شفافية المالية العامة: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf، ص-ص 4-7

17. طارق الحصري. (2024). الحوكمة في القطاع الحكومي، المؤشرات والممارسات في مصر خلال الفترة 2021-2006. مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته(العدد الاول)، ص 21

18. عبد المجيد قدي. (2022). الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية مناهج، تحديد واتجاهات معاصرة. تلمسان : النشر الجامعي، ص 299

19. قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية. (10 07, 1984). الجريدة الرسمية الجزائرية(28)، ص 13.

20. قانون رقم 23-03، المتضمن قانون تسوية الميزانية لسنة 2020. (25 04, 2023). الجريدة الرسمية الجزائرية، ص –ص 22-24.

21. قانون رقم 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. (21 07, 2023). الجريدة الرسمية الجزائرية(42)، ص 12.

22. مجلس المحاسبة Récupéré sur .(01 09 ,2025) .الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة : https://www.ccomptes.dz/ar/

23. مجلس المحاسبة Récupéré sur .(01 09 ,2025) .الموقع الالكتروني لمجلس المحاسبة : https://www.ccomptes.dz/ar

24. مدحت محمد أبو النصر. (2015). الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص 47.